المشاركون في ورشة تنمية القطاع السمكي بعدن:

الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي قوة رافدة للاقتصاد اليمني

عدن / ميرفت فوزي

شهدت العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن مؤخرا فعاليات ورشة العمل التشاورية الخاصة بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السمكي برعاية محمد صالح شملان، وزير الثروة السمكية والدكتور عدنان عمر الجفري، محافظ عدن رئيس المجلس المحلي نظمتها وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مشروع دعم التنوع الاقتصادي) شارك فيها ١٥٠ مشاركا من الاختصاصيين والباحثين والجهات ذات العلاقة وتهدف هذه الورشة إلى الحصول على معارف وخبرات ومداخلات المشاركين في تحديد المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع السمكي وتشخيص أسبابها وتأثيراتها لوضع الحلول المناسبة لها لوضع استراتيجية وطنية متكاملة لتنمية القطاع السمكي ... (الثورة) التقت بالمشاركين وهاكم الحصيلة.

وزير الثروة السمكية محمد صالح بن شملان يؤكد أن إعداد الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي يعكس اهتمام الدولة ممثله بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية والحكومة في كيفية استغلال الثروات السمكية الغنية التي تتمتع بها المياه الإقليمية اليمنية ولهذا نتطلع إلى إعدادها بشكل نموذجي متكامل كونها ستكون حجر الزاوية في استغلال هذه الثروة الغزيرة والمتنوعة ..

ويضيف: اقر مجلس الوزراء واعتمد مشروع إعادة تأهيل ميناء الاصطياد بعدن ومكوناته بقيمة تصل إلى مليار ريال إضافة إلى ٥٠٠ مليون ريال للهيئة العامة لعلوم البحار والأحياء المائية وإعادة التصاميم لمركز البرقية وإعادة تأهيل مكونات القطاع السمكي في جزيرة العمال وإعادة تأهيل ميناءي فقم وعمران وباعتبارها مشاريع كبيرة ستخلق حراكا اقتصاديا لتشغيل أيد عاملة محلية عديدة .: لذلك تأتي أهمية إعداد استراتيجية وطنية للقطاع السمكي بهدف الوصول إلى استغلال ثرواتنا السمكية بالشكل الأمثل لتسهم مساهمة حقيقية في الناتج المحلي للبمن وان يكون لها رقما في الاقتصاد الوطني والدخل القومي والأمن الغذائي وإيجاد قاعدة بيانات ومعلومات لمعرفة مخزوننا السمكي وكيفية التصدير والتسويق.

ويذكر الوزير شملان أن الوزارة بدأت بإعادة هيكلة القطاع السمكي من خلال إنشاء أربع هيئات على طول الشريط الساحلي بمساعدة ودعم الجهات المانحة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وهيئة خليج عدن وتضم عدن ولحج وأبين، وهيئة البحر العربي - شبوة وحضرموت، وهيئة البحر الأحمر - الحديدة وتعز وحجة، وهيئة المهرة.

تسهيل الخدمات للصيادين

الأخ احمد الضلاعي، وكيل محافظة عدن لشؤون الاستثمار وتنمية الموارد يقول: - إن اليمن يمتلك موقعاً استراتيجياً وإمكانيات كبيرة وشواطئ وامتداداً بحرياً يزيد عن ١٤٠٠ كيلو متر وجزراً متنوعة ومن خلال هذه الاستراتيجية وبجهود قيادة وزارة الثروة السمكية بالاهتمام بالقطاع السمكي للحفاظ على ثرواتنا البحرية من خلال استخدام الوسائل الحديثة للاصطياد واستحداث وسائل الاتصال لمتابعة هجرة الأسراب السمكية في مياهنا الإقليمية للحفاظ على المخزون السمكي.. و أهمية القطاع السمكي في زيادة الدخل القومي والوطني وخلق فرص العمل وزيادة الصادرات اليمنية من الأسماك من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي وتسهيل الخدمات للصيادين في نقل إنتاجهم السمكي وتوفير معدات الاصطياد الحديثة.

خطوة جادة في الاتجاه الصحيح

يؤكد الدكتور محمد الحاوري، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية أن أهمية انعقاد هذه الورشة لإعداد الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي تمثل خطوة جادة في الاتجاه الصحيح نحو الاستفادة من طاقات القطاع السمكي في تنمية الاقتصاد الوطني .. ويقول: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومن منطلق مسؤوليتها عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تضع في صدارة أولوياتها التنموية تنويع القاعدة الإنتاجية وتنمية مصادر النمو الاقتصادي لا سيما في ظل تراجع إنتاج القطاع النفطي وتقلب أسعاره واتجاهه نحو النضوب.

خلق المصالح المشتركة

رندى أبو الحسن، المدير الإقليمي للبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة توضح أن الثروة السمكية تمثل ثالث قطاع اقتصادي في اليمن من حيث أهميته حيث يدعم معيشة السكان على امتداد الشريط الساحلي الذي يتمتع ببيئات ساحلية متنوعة لتوسيع مصائد الأسماك البحرية وتمتلك فرصاً كبيرة إلا أن هذه الفرص لازالت غير مشغلة بسبب التحديات التي يواجهها القطاع السمكي وأن مفهوم الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي هو الخروج بوثيقة حيه يستفاد منها في توجيه الأنشطة في القطاع السمكي على المدين المتوسط والبعيد لتطوير القطاع السمكي وتحديد الأولويات وخلق المصالح المشتركة للحصول على الفوائد المرجوة والاستفادة من فرص التوافق حول الأنشطة المطلوبة من خلال شراكة في العمل بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك المشاركة الكاملة لجميع أصحاب المصلحة في جميع مراحل إعدادها وصياغتها والمصادقة عليها.

أربع قطاعات رئيسية

المهندس خالد حزام، المدير الوطني لمشروع التنوع الاقتصادي التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يوضح أن هذه الورشة تعقد في إطار برنامج دعم التنوع الاقتصادي التابع للبرنامج الإنمائي في اليمن يتناول قضية رسمية في الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م والتي تركز على أهمية التنوع الاقتصادي الوطني عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي في أربع قطاعات رئيسية واعده (الثروة السمكية - الزراعة - الصناعة والتجارة - السياحة) بما يتوافق مع الأولويات الوطنية. وقال: إن الغرض هو الحصول على معارف وخبرات ومداخلات المشاركين في تحديد المشاكل والصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع السمكي وتشخيص أسبابها وتأثيراتها لوضع الحلول المناسبة.

وضع إستراتيجية لتطوير الثروة السمكية

الأستاذ عبد الهادي محمد الخضر، وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع تخطيط المشروعات يقول من المعروف أنه لا يمكن التصدي لأي مهمة أو هدف إلا وفق خطة استراتيجية تضع المهام وتخص المشكلات وتأثيراتها وتضع الحلول الناجحة والقطاع السمكي في بلادنا يحتل مكانة كبيرة كونه يعتبر احد البدائل المرجوة لرفد خزينة الدولة والمساهمة في الناتج القومي ومحاربة الفقر والحد من البطالة وتحقيق الأمن الغذائي وخصوصا في ظل تراجع الإنتاج النفطي وتذبذب أسعارها لذا تقف سعة الحكومة ممثلة في وزارة الثروة السمكية وفي مراحل مختلفة أي وضع استراتيجية لتطوير الثروة السمكية وحمايتها وسبل الاستفادة منها وربما إن ما عب الاستراتيجيات السابقة أنها شكلت نظرية لما يحالفها التنفيذ في كثير من جوانبها بسبب عدم وجود آليات تنفيذية بها ونحن اليوم بصدد وضع استراتيجية حقيقية للقطاع السمكي تستهدف النهوض به وفق أسس علمية سليمة لذا فقد أقامت الوزارة بالتنسيق مع برنامج الإنمائي للأمم المتحدة ورشة العمل المكرسة للاطلاع على التقرير المبدئي الذي أعده الفريق الفني للاستراتيجية ومناقشة جوانب محاوره في رأي أن يومين من النقاش قد كفل إلى حد كبير توفر الكثير من الملاحظات والإضافات على هذا التقرير كما تم تقديم العديد من الملاحظات التي سيكون لها الأثر في محاور هذه الاستراتيجية والاستعداد للمراحل التالية من إعدادها.

الحفاظ على أمن الساحل

المقدم قاسم قطيش، ممثل قائد القوات البحرية قال: رحبنا بالورشة لأنها تعمل على إيجاد استراتيجية شاملة متكاملة للاستفادة وتطوير القطاع السمكي والمحافظة على ثروتنا لما تمثله هذه الثروة من أهمية كبيرة في دعم اقتصادنا الوطني وعلاقتنا كقوات بحرية تأتي في إطار المحافظة على هذه الثروة في إطار العلاقة مع وزارة الثروة السمكية منطلقين من الهدف الأساسي كحماية لمياهنا الإقليمية في ظل توجيهات الأخ قائد القوات البحرية والدفاع الساحلي وقيادة وزارة الدفاع والعمل بحسب جهودنا وإمكانيات طاقتنا ويبذل مقاتلونا جهوداً كبيرة في تأمين مياهنا رغم طول الشريط الساحلي للجمهورية ومتابعة سفن الصيد التي تقوم بالعمل المخالف للأنظمة والقوانين والقبض عليها وتسليمها للجهات المختصة أي جانب الحفاظ على أمن الساحل والممر المائي من القرصنة والقيام بحراسة السفن التجارية والنفطية والسمكية.

نأمل سن قوانين صارمة بحق المخالفين للأنظمة وقوانين الصيد ودعم القوات البحرية في ظل الاستراتيجية وفي ظل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حفظة الله ورعاه

تحقيق المساهمة الفعالة

عادل عبدالله الفايري، رئيس وحدة مشروع الإطار المتكامل وزارة الصناعة قال: المداولات كانت ممتازة من خلال الرؤى الخاصة بالمعوقات والقضايا المتعلقة بقطاع الأسماك من جميع الجوانب الفنية، أتوقع أن تؤدي هذه الفاعلية إلى الخروج برؤية واضحة حول ما هي الاستراتيجية التي يجب أن تسير عليها الحكومة في اتجاه تطوير نشاط الأسماك وتحقيق المساهمة الفعالة لقطاع الأسماك لنتائج المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

نأمل أن يكون لنقل الوزارة إلى ثغر اليمن الباسم عدن آثاراً إيجابية على القطاع السمكي وحقيقة هذا القرار اتخذ على أسس موضوعية ودراسة كافية.

بناء الاستراتيجية الوطنية

علي محمد الحبشي، الأمين العام للجمعية اليمنية لمصدري الأسماك يقول:

- تأتي ورشة العمل هذه كمقدمة أولية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الثروة السمكية والحقيقة كانت فرصة جيدة بالنسبة لنا كممثلين للقطاع الخاص العامل في القطاع السمكي أن يشارك في إعداد هذه الاستراتيجية لأول مرة بعد أن كان هذا العمل محصورا على الجهات الحكومية وحيث أن القطاع الخاص معني بشكل مباشر أن تصاغ استراتيجية بناءة تخدم نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في بناء اقتصاد قوي يرتقي بمستوى الحياة المعيشية للمواطن اليمني ،وقد عنيت محاور الورشة بقضايا أساسية أخذت حقها في النقاش البناء من قبل جميع المشاركين ومن أهم هذه القضايا - مراجعة أسلوب التخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات السابقة -القدرة الإنتاجية ومعرفة المخزون - محدودية إنتاج مجتمع المشتغلين في الاصطياد السمكي - دور المرأة الساحلية - دور القطاع الخاص في القطاع السمكي حيث تم تشخيص هذه القضايا وكل القضايا الأخرى التي أيضا لها تأثير على إستراتيجية القطاع السمكي وقد وضع المشاركون أهدافاً أساسية مقترحة سوف يقوم بمراجعتها الخبراء وإعادة بلورتها خلال الورش القادمة .

فقد اشترك عدد من أعضاء الجمعية اليمنية لمصدري الأسماك مع كافة الفعاليات المشاركة في هذه الورشة من المسئولين الحكوميين والمنتجين السمكيين وكافة الخبراء المشاركين في نقاشات هذه الورشة في بلورة محاورها الأساسية ووضع رؤى ناجعة سوف تسهم في بناء هذه الإستراتيجية الوطنية لهذا القطاع الاقتصادي المهم التي يتوقع الانتهاء من صياغتها خلال النصف الأول من هذا العام ٢٠١١ .

حماية المنتجات المائية

المهندس ناصر عبد الله النسي، وكيل مساعد قطاع خدمات وإنتاج الصيد التقليدي يشير إلى أن أي وزارة لا توجد لها إستراتيجية لا تستطيع أن تقدم شيئاً ويصبح عملها عشوائيا وغير مخطط تتم أن القانون رقم ٢ لعام ٢٠٠٦م وحماية المنتجات المائية وقد فرض على الوزارة مهاماً أخرى ذات أهمية قصوى التي كانت مفقودة غائبة عن مهام الحكومة في ممارسة سياستها وسيادتها على الثروة البحرية وعلى الأنشطة البحرية في الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية هذا القانون لازم على الوزارة أن تعيد النظر في كثير من الأمور بما فيها الاستراتيجيات التي وضعت سابقا إضافة إلى المهام الجديدة التي أوكلت للوزارة من خلال قانون إننا نعمل اليوم على مراجعة سياسات وزارة الثروة السمكية في إدارة هذا القطاع السمكي الهام تنفيذاً للقانون رقم٢ ولكي نرى لماذا تم تنفيذه من الإستراتيجية السابقة وخطوط الوزارة السابقة ولماذا لم يتم التنفيذ وفي كل الأحوال العنصر الأساسي هو ضرورة إيجاد تمويل كاف لتنفيذ الإستراتيجية كما يتطلب ذلك تفهم الحكومة المركزية والسلطات المحلية وكذلك الشركاء المستفيدون من هذه الثروة نأمل أن تخرج هذه الورشة بوضع إستراتيجية شامله وكاملة للإدارة المستقبلية للقطاع السمكي، كما نأمل من البنك الدولي والجهات الممولة لهذه الورشة أن تتفهم وضع اليمن وتقديم التمويل لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

تعزيز العمل المنظم للمرأة

سامية علي هاشم، مدير إدارة تنمية المرأة الساحلية مكتب عدن:

إن التفكير الخاص بالمرأة وبشكل جدي وارتباطها بالبيئة البحرية تشكل حجراً أساسياً للوزارة التغير والعطاء المرأة المكانة حيث بدأ الآن بدور المرأة بعد تجاهل زمن طويل لدورها على الرغم أنها تتحمل العبء الأكبر في الحياة ونأمل أن نحقق هذه الأهداف الخاصة بالمرأة والتي عملت على إنصافها من خلال الإستراتيجية التي خرج بها المشاركون في الورشة الخاصة بمشروع دعم التنوع الاقتصادي التي تشجع المرأة لتكون عضوا مؤثرا وفعالاً في مجتمعها وتساهم في عملية الإنتاج مما يؤدي إلى تحسين دخل الأسرة من خلال التسويق والتصنيع الغذائي وتوفير فرص التعليم ومحو الأمية إضافة إلى رفع مستوى الوعي والتمكين الاقتصادي وتوفير خدمات النظافة الصحية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وتطوير وتعزيز العمل المنظم للمرأة لتمكينها من المطالبة بحقوقها للحصول على الخدمات التي ترفع من مكانتها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مشاركتها في الإنتاج والتنمية وتشجيع إقامة جمعيات أو مجموعات نسوية ودعم تعاونيات المرأة الساحلية القائمة كبناء القدرات الذاتية والمؤسسية ورفع الوعي والتدريب على المهارات المختلفة التي تحتاجها المرأة ودعم التنسيق بين المجموعات النسوية محليا ودوليا أو إقليميا ورفع مستوى الوعي في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والتمويل الأصغر ودعم وتسهيل حصول المرأة على قروض بدون فوائد تمويل المشاريع المدرة للربح لتحسين دخلها وتمكينها اقتصاديا وتوسيع فرص عملها في مصائد الأسماك من خلال التدريب التقني الحديث وتوفير خدمات الإرشاد السمكي مما يساهم في الاستخدام الأمثل للموارد والحصول على منتجات عالية الجودة وتشجيع المرأة للقيام بأدوار إدارية وقيادية مما يسهل مشاركتها في صنع القرار والمساهمة في تنمية الثروة السمكية والتنمية المستدامة وضرورة توسيع الخيارات لمشاركة المرأة في الأنشطة المدرة للدخل في المجالات المختلفة من خلال تنمية مهاراتها ومصارفها عند طرفي التدريب والتأهيل.

تعزيز الشراكة

فليب جاك، مستشار الاتحاد الأوروبي، أشار إلى أن الاتحاد الأوروبي مشترك في تطوير القطاع السمكي لأكثر من ١٠سنوات وبالرغم من وجود إستراتيجية تم تمويلها من قبل البنك الدولي عام ٢٠٠٠ هذه الإستراتيجية لم يتم تنفيذها ولم تر النور بسبب عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذها وكذلك عدم القيام بالإصلاحات الموجودة من قبل القطاع في ظل الاحتياجات الكبيرة لهذا القطاع حتى لو تم تجميع الموارد الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وميزانية وزارة الثروة السمكية لن تكفي التكاليف لتنفيذ كل الأنشطة اللازمة لهذا القطاع ولهذا قبل البدء في تنفيذ المشروع الخاص بالثروة السمكية والذي يبلغ قيمته ٨,٥ مليون يورو كان لابد من تحديث الوثيقة الاستراتيجية للقطاع وبالتالي تم التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل المكون الخاص للمستثمرين هذه الوثيقة والاتحاد الأوروبي سيمول الإستراتيجية بجانب المانحين الآخرين . ولتطوير هذه الإستراتيجية نحن في حاجة إلى التركيز على مسألتين هامتين وهي المشاركة الشاملة من جميع أصحاب المصلحة والتركيز على استدامة الموارد ونأمل تعزيز الشراكة بين جميع الجهات المعنية لتصب في مصلحة تطوير القطاع السمكي لفائدة المجتمع اليمني

تنمية الاقتصاد الوطني

عبده الصليحي، مدير عام مكتب الإعلام بوزارة الثروة السمكية:

- تهدف ورشة العمل التشاورية الأولى الخاصة بإعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع السمكي إلى دراسة الصعوبات والمعوقات التي تواجه القطاع السمكي كونه من أهم القطاعات الواعدة والتي يعتمد عليها في تنمية الاقتصاد الوطني والعمل على المساعدة في القضاء على البطالة ورفع مستوى معيشة الفرد تعمدنا أشارك كل الجهات ذات العلاقة من الخروج بإستراتيجية متكاملة تعمل على حماية هذا القطاع وجاء هذا حسب توجيهات قيادة الوزارة الممثلة وزير الثروة السمكية نأمل أن يخرج المشاركون بتوصيات تبصرها العين تعمل على رفع قدرات العاملين وتذليل الصعوبات التي يواجهها القطاع في الأخير اشكر صحيفة الثورة الغراء لمتابعتها لكل الأحداث ونقلها بشكل بسيط ورائع للجمهور

نصيحة لفريق الخبراء

نبيل احمد القاسمي، مدير عام الاستثمار وزارة الثروة السمكية يقول:

- تعتبر استراتيجية القطاع السمكي هي الانطلاقة الحقيقية في سبيل النهوض بالقطاع السمكي خاصة وهي تواكب، التوجيهات الجديدة للقيادة السياسية في تفعيل القطاع الواعد وزيادة مساهمته في الناتج المحلي وإعادة هيكلة القطاع السمكي ونحن نشكر قيادة الوزارة محمد صالح شملان في رئاسته وقيادته لهذا التغير الذي لاشك انه سيحدث قفزا نوعيا لتطوير وتحديث القطاع السمكي واستغلال الموارد السمكية الاستغلال الأمثل . كما أوجه نصيحة لفريق الخبراء بأن يأخذوا بعين الاعتبار تجارب الوزارة السابقة خاصة الإستراتيجية التي تم إعدادها عام٢٠٠٠م من قبل مشروع الأسماك الخامس تم فيها صياغة القضايا والمحاور بشكل واضح ومفصل كذلك الاستفادة من وثيقة الاتجاهات الرئيسة للاصطياد السمكي عام ٢٠٠٣م التي مثلت الانطلاقة الرئيسة لقانون الصيد رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦م وعلى العموم نحن شاكرون كل من شارك في إعداد هذه الاستراتيجية على الجهود الطيبة المبذولة فيها في سبيل النهوض بالقطاع السمكي في بلادنا.

١.١٣ مليون طن إنتاج بلادنا من الحبوب خلال العام الماضي

كتب / منصور شايع

■ ،، بلغ إجمالي كمية إنتاج بلادنا من الحبوب خلال العام الماضي ٢٠١٠م مليوناً و١٢ألفاً و٩٤٥ طنا ارتفاعا من حوالي ٦٧٤ ألفاً و٤٩٠ طنا في العام السابق ٢٠٠٩م مسجلا زيادة تجاوزت ٣٦٥ ألفاً و٤٥٥ طنا وبمعدل نمو سنوي ٥٦,٤٪ . أوضح ذلك لـ الثورة الأخ محمد الأشول مدير عام الإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري . مشيرا إلى أن المساحة المزروعة بالحبوب ارتفعت من نحو ٦٧٧ ألفاً و٧١٦ هكتاراً في العام ٢٠٠٩م إلى ٩٢٧ ألفاً و٣٠٣ هكتارات في العام الماضي ، وبزيادة بلغت ٢٤٩ ألفاً و٥٨٧ هكتاراً وبمعدل نمو سنوي ٣٦,٨٪ . وأرجع السبب في ذلك إلى كمية الأمطار الغزيرة التي هطلت خلال الموسم الزراعي الماضي على جميع محافظات الجمهورية ، مما دفع بالمزارعين إلى زراعة الحبوب في جميع المساحات الزراعية التي يملكونها ، كما أن البعض استغل حتى المساحات الفاصوليا والبسيطة وخاصة في الحقول المزروعة بالذرة وزرعها ببعض البقوليات مثل الفول وألفاً اصوليا واللوبيا وغيرها . منوها بأن كمية إنتاج الذرة الرفيعة قفزت من نحو ٣١١ ألفاً و٥٠٤ أطنان في ٢٠٠٩م في مساحة زراعية ٣٩٢ ألفاً و٧٧١ هكتاراً ، إلى ٥٠٧ آلاف و٣٠٢ طن خلال العام ٢٠١٠م وفي مساحة زراعية ٥٣٩ ألفاً و٧٠٦ هكتارات . وبحسب البيانات فإن كمية إنتاج القمح زادت العام الماضي إلى حوالي ٢٦٥ ألفاً و٤٣٢ طناً في مساحة ١٤٨ ألفاً و٧٥٧ هكتاراً ، مقابل ٢٢٢ ألفاً و١٢٩ طنا من القمح في العام السابق في مساحة ١١٧ ألفاً و٥٢٥ هكتاراً . وقفزت كمية إنتاج الدخن من نحو ٦١ ألفاً و٥٢٩ طنا في مساحة ٩٧ ألفاً و٦٨٨ هكتاراً في ٢٠٠٩م إلى ١١١ ألفاً و١٣٥ طنا في مساحة ١٣٨ ألفاً و١٨٠ هكتاراً في ٢٠١٠م . فيما وصلت كمية إنتاج الذرة الشامية في العام الماضي إلى ٨٩ ألفاً و٤٥٤ طنا في مساحة زراعية ٥٣ ألفاً و٢٠٢ هكتار ، مقابل ٥٦ ألفاً و٨٧ طنا في مساحة ٣٧ ألفاً و٤٠٢ هكتار في ٢٠١٠م . وبلغت كمية إنتاج الشعير حوالي ٣٩ ألفاً و٦٢٢ طنا في مساحة ٤٧ ألفاً و٤٥٨ هكتاراً العام الماضي ، مقابل ٢٣ ألفاً و٢٤١ طنا في مساحة ٣٢ ألفاً و٣٣٠ هكتاراً في العام السابق ٢٠٠٩م .